

"الإقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنمو بين النظرية والتجربة"

-دراسة المالية الإسلامية-

إعداد الباحثين:

- الدكتور. ليلى اللوماني

باحثة بمجال العلوم الاقتصادية. جامعة ابن طفيل القنيطرة. المغرب

- الدكتور نوح الهرموزي

2020 - 2021 م

ملخص البحث:

أعدت الأزمة المالية لسنة 2008 الى الواجهة الاختلالات العميقة للنظام الرأسمالي بصفة عامة والمالي بصفة خاصة كما دفعت هذه الأزمة الاقتصاديين الى البحث بشكل حثيث عن تصور جديد يخدم الاقتصاد والمجتمع بشكل متوازن ويسمح بتجاوز ثغرات الانظمة الرأسمالية والاشتراكية. وفي هذا الصدد يهدف هذا العمل الى تقييم قدرة النظام الاقتصادي الاسلامي في شقه المالي على خلق النمو الاقتصادي عن طريق الدراسة التطبيقية لمعطيات عشر دول منتمية لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا على مدى 15 سنة. وقد خلصت هذه الدراسة الى أن النظام المالي الاسلامي مرتبط بشكل سلبي بوثيرة النمو الاقتصادي للبلدان المدروسة.

كلمات المفتاحية: المالية الاسلامية-النظام الاشتراكي-النظام الرأسمالي- النمو الاقتصادي

مقدمة :

منذ بزوغ الازمة الاقتصادية لسنة 2008 بدأ العالم بمسائلة النظام الرأسمالي وقدرته على تحقيق الرخاء الاقتصادي الشامل. أعادت هذه الازمة الى الواجهة الاختلالات والنواقص التي تشوب النظام الرأسمالي كما اعادت طرح السؤال حول امكانيه بلورة نظام اقتصادي جديد يتجاوز حدود الاشتراكية الشيوعية التي ابانت عن فشلها بعدة دول كما يستفيد من ثغرات الرأسمالية التي ما فتئت تحول السوق المالية العالمية الى مركز للمناجزة في كل شيء بهدف تحقيق الربح ضاربة عرض الحائط كل الابعاد الاجتماعية. وقد فطن الغرب الى علل النظام الرأسمالي وجاءت الدعاوى من الدول الأوروبية نفسها تدعو إلى تغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي واستلهم نظام مصرفي جديد يحاكي مبادئ ما يسمى "بالاقتصاد الإسلامي". و في هذا الاطار فقد قال "بابا الفاتيكان" I "إننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما حدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حلت بنا هذه الازمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الحد المزري لأن النقود لا تلد نقودا". هكذا ساهمت الازمة المالية لسنة 2008 في احياء المالية الاسلامية واعادتها الى الواجهة باعتبارها احد اهم اليات الاقتصاد الاسلامي في شكله المعاصر , وترتكز الصيرفة الاسلامية بالأساس على منع التعامل بالفائدة باعتبارها تنافي روح العدالة الاجتماعية التي يدعو اليها الدين الاسلامي.

و يزعم مناصري المالية الاسلامية ان هذه الاخيرة تهدف إلى تعبئة وحشد مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمار الحقيقي لخدمة المجتمع، في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ومن ثم تصحيح وظيفة المال في المجتمع ووضعها في مسارها الصحيح. ولعل هذا ما يميز المؤسسات المالية الإسلامية، والتي يركز التعامل داخلها على الاقتصاد الحقيقي الذي يتصل بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات وليس الاقتصاد المالي الذي وجد لخدمة الاقتصاد الحقيقي، فالبنك الإسلامي يستخدم أموال حقيقية مقابل إنتاج من دون إضافة لكمية النقود المتداولة. وإن كان لابد من ذلك فيكون في أضيق الحدود، مما يؤدي إلى التوازن النقدي دون أن يؤدي إلى اتجاهات تضخمية. كما ان مرونة العوائد التي تمنحها البنوك الإسلامية تعمل على زيادة الحجم الكلي للمدخرات الموجهة للعملية الاستثمارية، على عكس أسعار الفائدة التي تتمتع بانخفاض مرونتها. وفي هذا الصدد

¹ يوفيس فلون" في موضوع بعنوان "البلبا والقرآن"

فإننا نهدف من خلال هذه الدراسة الى مسائلة قدرة النظام الاقتصادي الاسلامي في شقه المالي على خلق النمو الاقتصادي. حيث نعود في اول هذه الدراسة الى ازدواجية، وتضارب الرؤى بين الرأسماليين والاشتراكيين حول النظام الامثل الذي من شأنه تحقيق الرخاء الاقتصادي كما سنبرز الاختلافات الجوهرية لهذين النظامين وكذا حيثيات بزوغ الاقتصاد الاسلامي كبديل لهذين النظامين اللذين ابانا عن فشلها الذريع في تحقيق العدالة الاجتماعية والرخاء الاقتصادي وفي الجزء الثاني من هذا العمل سنهدف الى دراسة العلاقة السببية بين تطور المالية الاسلامية ونسبة النمو بعشر دول منتمية لمنطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا على مدى 15 سنة باستعمال مجموعة من تقنيات الاقتصاد القياسي . نفترض خلال هذه الدراسة انا الاقتصاد الاسلامي يمكن ان يكون بديلا للنظام الاقتصادي الرأسمالي في شقه المالي كما نفترض انه من الممكن ان يرتبط تطور المالية الاسلامية ايجابيا بمعدل النمو الاقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

1= التقاطب الرأسمالي/ الاشتراكي والبحث المضني عن النمو الاقتصادي :

كانت و لا زالت الشعوب المتقدمة و الصناعية و كذا التي في طور النمو تبحث دون كلل عن نظام اقتصادي كامل و مرضي لكل طبقات المجتمع .وفي هذا الصدد ظهر النظام الاشتراكي الذي يهدف الى تمكين الدولة بشكل حصري من وسائل الانتاج، كما تناط اليها مهام توزيع الثروات بشكل متساوي بين افراد المجتمع. و قد هدف هذا النظام الى تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة، لكنه للأسف ابان عن فشله الذريع حيث لا يوجد دولة اشتراكية الا و هي مقترنة بنظام ديكتاتوري ولا يوجد دولة طبقت الشيوعية الا ووجدت في مقدمة الدول الاكثر فسادا طبقا لمنظمة الشفافية العالمية².

و في هذا الصدد فقد نهجت مجموعة من الدول النهج الرأسمالي والتجأت الى الخصخصة بما فيها روسيا والصين واليابان وبريطانيا واسرائيل وماليزيا ..الخ وقد كان عدد الدول التي طبقت الخصخصة حتي عام 1995 هي 88 دولة ولا يوجد غير عدد محدود جدا من الدول هي التي تطبق الاشتراكية و هي دول نامية جدا ومثقلة بالديون والفساد الاداري والبيروقراطية مثل فنزिला وكوبا وبيلاروسيا وفيتنام وكوريا الشمالية. وقد أشارت دراسة³ (Plane, 1997) على عينة من 35 دولة نامية خلال الفترة من 1984-1992 أن برنامج الخصخصة يؤدي إلى حدوث اثر ايجابي على النمو الاقتصادي، حيث أدت عمليات الإصلاح المؤسسي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المتوسط من 0.8% إلى 1.5% خلال الفترة ما بين 1984-1992. أما⁴ (Barnett, 2000) فقد قام بتحليل آثار الخصخصة على النمو الحقيقي والتوظيف والاستثمار في 18 دولة، منها 12 دولة نامية و6 دول ناشئة، وقد أشارت النتائج التطبيقية إلى تأييد فرضية أن الخصخصة ترتبط بشكل ايجابي مع نمو الناتج الحقيقي، فقد وجدت الدراسة انه في مقابل كل عملية خصخصة تساوي قيمتها 1% من الناتج المحلي الإجمالي يزداد النمو الاقتصادي الحقيقي بحوالي 0.5% في نفس السنة، وحوالي 0.4% في السنة اللاحقة لها بشكل عام. أما بالنسبة للدول الناشئة فان كل عملية خصخصة قيمتها 1% من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى

² تقرير منظمة الشفافية الدولية. 2010.

³ MAJID S. et KASSIM S., 2010, « Islamic Finance and Economic Growth: The Malaysian Experience », Kuala Lumpur Islamic Finance Forum, Kuala Lumpur, 2-5.

⁴ ABDUH M., BRAHIM S., 2012, « A study on finance-growth nexus in dual financial system countries : Evidence from Bahrain ». World Applied Sciences Journal, 20 (8), 1166-1174.

زيادة النمو بمعدل 1.1% في نفس السنة و0.8% في السنة التي تليها، أي بمعدل نمو متراكم بحوالي 2% خلال سنتين، أكثر من ذلك فقد وجد⁵ (Galal 1994) أن برنامج الخصخصة يؤدي إلى آثار ايجابية صافية على الرفاهية، والناجمة عن الآثار الايجابية على الإنتاجية وتعظيم العوائد على الاستثمار.

لكن بالرغم من هذا الطرح المتناقل حول النظرية الرأسمالية الا انها تعاني هي الاخرى من اختلالات هيكلية عميقة كشفت عنها الأزمة المالية الخطيرة التي ضربت أمريكا وأوروبا سنة 2008. وكان السبب الرئيس لهذه الأزمة هو النظام المالي والمصرفي الفاسد في الغرب الذي انهمك في تقديم أنواع جديدة من المشتقات المالية المعقدة ليس لها أي وظيفة سوى المضاربة على كل شيء من العقارات الى الأصول المالية والسلعية والخامات الى الانسان ذاته بغرض تحقيق أكبر ربح ممكن.

وفي النهاية تحولت هذه الاصول إلى فقاعات كبيرة انفجرت سريعاً مولدة أزمات وكساد لازال العالم يعاني منها حتى الآن خاصة وأن الغرب بقيادة أمريكا تعامل مع الازمة بسياسات مالية غير تقليدية

حيث لجأت الحكومة الأمريكية الي أموال دافعي الضرائب لإنقاذ الشركات والمؤسسات المالية العملاقة ، كما لجأ الاحتياطي الفيدرالي "البنك المركزي" الى طباعة النقود وإغراق العالم بالدولار من أجل تحفيز الاقتصاد الأمريكي على النمو من جديد. بينما لجأت أوروبا في البداية الى معالجة الكساد من خلال برامج تشفوية ولما فشلت بدأت هي الأخرى في طباعة النقود وكذلك فعلت اليابان.

وبالرغم من كل هذا ظلت مساوئ الرأسمالية طافية على السطح ودون علاج حقيقي. ومن أبرز هذه المساوئ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الغرب وارتفاع نسبة الدين العام الى الناتج القومي الاجمالي وتردي أحوال العمال وانخفاض دخولهم الحقيقية واتساع فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء وارتفاع كلفة التعليم الجيد والرعاية الصحية، هذا ناهيك عن مشاكل الاحتباس الحراري والتلوث البيئي نتيجة الشراهة في استخدام الوقود الأحفوري في مختلف الصناعات والنقل .

ولاستحالة استمرار هذه المنظومة فإن الحديث يدور الآن في الأوساط الاكاديمية في الغرب عن مرحلة ما بعد الرأسمالية وأسس جديدة لعلم الاقتصاد تمكن من التعامل مع الواقع الحالي وغير المسبوق بشكل فاعل، على أساس ان تجاهل المشاكل لن يؤدي إلا إلى تفاقمها وتعقيد حلها. والبعض في الغرب يتحدث أيضاً عن حتمية الحل الاشتراكي وضرورة العودة إلى الأفكار الاشتراكية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر كرد فعل لبعض التطورات السلبية التي أدت اليها الثورة الصناعية ومنها استغلال الرأسماليين للعمال وتمتعهم بفائض العملية الإنتاجية وتنامي مشكلة فجوة الدخل بين الرأسماليين والعمال وكلها أوضاع مشابهة لما هو حاصل الآن.

وقتها قدم ماركس للعالم تحليلاً اقتصادياً عميقاً تنبأ من خلاله بأن النظام الرأسمالي بالرغم من قدرته على تحقيق معدلات نمو مرتفعة إلا أنه سيعاني دائماً من عدم الاستقرار والأزمات الدورية ونوبات الكساد التي ستقود بالضرورة إلى معدلات بطالة مرتفعة بين العمال. كما توقع ان تؤدي هذه الأزمات المتكررة الى ثورة العمال وانهيار النظام الرأسمالي وقيام نظام اشتراكي تسيطر فيه الدولة على كل وسائل الإنتاج والتوزيع من خلال حكومة مركزية تهدف بشكلٍ أساسي إلى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين تحت الشعار الحالم و⁶الطوباوي "من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته"

وتوقع ماركس أن تتحول الاشتراكية لاحقاً إلى شيوعية كاملة يصبح المجتمع فيها بلا طبقات وبدون ملكيات خاصة. وبالطبع كان ماركس دقيقاً في توقعاته بشأن أزمات الرأسمالية ولكنه لم يكن كذلك إزاء توقعاته لمستقبل الاشتراكية التي انهارت بشكلٍ سريع وغير

⁵ WARDE, I., 2008, « Islamic Finance in the Global Economy », Edinburgh University Press.

⁶ الاِشْتِرَاكِيَّةُ الَّتِي تُحْلَمُ بِمُجْتَمَعٍ خَالٍ مِنَ الصَّرَاعِ وَتَسْعَى إِلَى تَحْقِيقِ مُثُلٍ عُليا بَعِيدَةٍ عَنِ الْوَقَائِعِ.

متوقع في الاتحاد السوفياتي ومن بعده دول أوروبا الشرقية وباقي دول العالم لتحل محلها نظم رأسمالية هجينة، كما لم يقد العمال بثورة عالمية منسقة بالرغم من معاناتهم الواضحة وتعرضهم لعمليات نهب منظمة من جانب الرأسماليين.

و أمام ما اعتبره البعض فشلاً قد طال النظام الاشتراكي وبعد الأزمات المالية المتتالية التي ما انفكت تضرب النظام الرأسمالي، أصبح خبراء الاقتصاد في العصر الحديث يعملون على إيجاد نظام أكثر تماسكاً يضمن الاستقرار الاقتصادي لمستقبل الدول، ومن أهمهم خبيرة الاقتصاد الإيطالية "لوريتا نابليون"، التي قالت إن "الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يكون حلاً لكثير من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، ببساطة لأن الثروة فيه تعتمد كلياً على المجهود البدني والفكري".

2- بروز الاقتصاد الإسلامي "كبديل":

لم يظهر مفهوم "الاقتصاد الإسلامي" بشكله المعاصر سوى في النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن أغلب الباحثين والعلماء الذين يؤمنون بفعاليته يؤكدون أن نشأته ليست وليدة العصر الحديث وإنما هي مرتبطة بظهور الدين الإسلامي. فقد أقام رسول الإسلام محمد (ص) سوقاً قائمة بذاتها بالمدينة ووضع الطوابط اللازمة للمعاملات والإنتاج والإستهلاك. وفي عصر الصحابة والتابعين أنتشر مفهوم فقه المعاملات كنتيجة طبيعية لتوسع رقعة الدولة الإسلامية، وظهر إلى جانب ذلك العديد من الكتابات في علم الاقتصاد الإسلامي لأئمة الفقه وتلاميذهم من خلال تعرضهم للفقه الإسلامي بجوانبه المتعددة كالإمام أبو حامد الغزالي (1111م) الذي تطرق في كتابه إحياء علوم الدين إلى مشروعية تكوين الثروة وأسس المعاملات النقدية ومسألة الربا.

و مع نهاية القرن الثامن وبداية القرن التاسع الهجري ظهر رائد علم الاجتماع ابن خلدون (1404م/808هـ) الذي تطرق بعمق إلى مناقشة المبادئ الاقتصادية بشكل محايد خصوصاً المتعلقة بمسألة العرض والطلب، الجبايات وكذا التجارة الخارجية، كما حلل بإسهاب النمو الاقتصادي ومراحلته ودور الدولة في تطويره. وقد تزامن عصر المفكر ابن خلدون مع نهاية الإزدهار الإسلامي بما في ذلك الاقتصاد الإسلامي الذي شهد تطوراً سريعاً إلى حدود القرن العاشر ميلادي قبل أن يتراجع دوره وفعاليته مع بداية القرن الرابع عشر ميلادي.

سنة 1924م ومع نهاية الخلافة الإسلامية وسيطرة الاستعمار الغربي على مجمل الدول الإسلامية تضاءل صدق الاقتصاد الإسلامي، وقلّ الحديث عنه، فيما تطوّر مفهوم الاقتصاد "التقليدي" كعلم قائم بذاته في الدول الغربية وشهد دينامية واسعة أدت إلى تطوره. خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تراجع الاستعمار من بلاد المسلمين وظهرت إثر ذلك مجموعة من الحركات الإسلامية المناهضة للاستعمار الغربي والتي تدافع عن الهوية الدينية الإسلامية وتطالب بتسيير شؤون بلادها وفقاً للشريعة الإسلامية وعلى رأسها الجماعة الإسلامية التي أسسها أبو علاء المودودي سنة 1942م والتي دعا من خلالها إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف المجالات كونها. حسب رأيه منهج حياة صالح لكل زمان ومكان.

إبان نفس الفترة تزايد عدد المفكرين ورجال الدين الذين ساهموا في بروز الفكر الاقتصادي الإسلامي، (محمد التلقاني 1951، محمد باقر الصدر 1961) و تصويره كبديل للنظريات الغربية الرأسمالية والاشتراكية وكدافعة للنمو الاقتصادي المنشود. ولم تنقطع أجتهدات الإسلاميين عن تحليل مشكلات مجتمعاتهم وعرض أنواع العلاج الملائمة لها في إطار المنهج الاقتصادي الإسلامي،

فأضحى الحديث عن الإقتصاد الإسلامي المعاصر مقبولاً بشكل عام. و قصد تعزيره، نظمت مجموعة من الندوات و المؤتمرات العالمية و في مقدمتها المؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي الذي عقدته جامعة الملك عبد العزيز بمدينة مكة سنة 1976م.

في خضم هذا الزخم من التطورات السريعة لمفهوم الإقتصاد الإسلامي ظهرت البنوك الإسلامية كإطار مؤسسي يترجم بشكل واقعي هذا المفهوم. و قد ساهمت أزمة النفط (1973م) في تقوية الأبناء الإسلامية حيث حاولت دول الخليج المصدرة للنفط أن تكون سوق مالية قويّة تتحكّم في إمداداتها خصوصاً أمام انهيار سعر الدولار الأمريكي آن ذاك.

عرف العمل المصرفي الإسلامي بدايته الفعلية في عام 1975 عندما صدر المرسوم الأميري بتأسيس بنك دبي الإسلامي الذي تميز بتوفير خدمات مصرفية متكاملة. و تم في نفس السنة تأسيس البنك الإسلامي للتنمية و هو مؤسسة دولية لتمويل التنمية تشارك فيها جميع الدول الإسلامية. توالى بعد ذلك تأسيس البنوك الإسلامية المحلية في مختلف الدول، حيث عرفت الصناعة المصرفية الإسلامية نمواً سريعاً على امتداد العقود الأربعة الماضية، فبعد أن كان عدد البنوك الإسلامية ثلاثة بنوك في عام 1975 انتقل الرقم إلى نحو 900 مؤسسة و بنكا إسلاميا حول العالم بنهاية العام 2016 موزعة على أكثر من 60 دولة يتركز معظمها في الدول العربية وتحديداً في دول الخليج العربي.

وعرفت موجودات البنوك الإسلامية نمواً كبيراً حيث بلغت أصولها بحلول عام 2016 إلى 2 تريليون دولار بمعدل نمو يبلغ 7% 19 سنوياً أي بسرعة أكبر بكثير من البنوك التقليدية. مما جعل المؤسسات المالية المختصة تتوقع بأن تصل أصول الصيرفة الإسلامية بنهاية عام 2020 إلى 10 تريليون دولار. هذه المستويات الكبيرة من النمو و المستقبل الواعد الذي ينتظر قطاع الصيرفة الإسلامية إضافة إلى الرغبة في تجنب البنوك الربوية، جعل بعض الدول تقوم بأسلمة نظامها المصرفي بالكامل، بحيث أصبحت جميع المؤسسات المصرفية فيها تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بدون تعامل بالفائدة سواء أخذاً أو عطاءً كما هو الحال في السودان و باكستان وإيران. و ينبغي الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية لا يقتصر وجودها على البلدان العربية و الإسلامية بل أصبحت منتشرة في جميع أنحاء العالم فمدينة لندن أصبحت مركزاً مالياً هاماً للتمويل الإسلامي حيث يوجد في بريطانيا ثلاثة أبناء مطابقة بالكامل لأحكام الشريعة الإسلامية تأسست منذ عام 2004 م، إضافة إلى عشرين بنكاً تقدم الخدمات الإسلامية من خلال نوافذ خاصة أو فروع إسلامية. و قد دفعت مؤشرات النمو الكبيرة التي تحققت في الصناعة المصرفية الإسلامية عدة دول غربية أخرى إلى التفكير جدياً في دخول هذا السوق الواعد، و خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي أعادت إلى الواجهة الإقتصاد الإسلامي في شقّه المالي، فظهرت من جديد مجموعة من المجددين الذين تبناوا النموذج الإسلامي كبديل للنظام الرأسمالي الذي أبان برأيهم عن قصوره و عجزه أمام الأزمات الاقتصادية والاجتماعية .

حيث يؤكد الباحث الاقتصادي محمد عمر شبرا في مجمل أبحاثه على أهمية الصيرفة الإسلامية كرافعة للنمو الإقتصادي كونها تجمع بين البعد الربحي و التضامني. لكنّ هذا الطرح المثالي يواجه بواقع النقد و التحليل، حيث يرى الباحث الإقتصادي تيمور كوران أنّ النظام الرأسمالي لا يمكن تصنيفه كنظام فاشل، حيث أنّ الدول الأكثر تقدماً و ازدهاراً على كافة المستويات هي دول ذات نظام رأسمالي محض. كما يؤكد أنّ النظرية التي تطالب بالعودة نحو تطبيق الإقتصاد الإسلامي كما وضع في السنوات الأولى للإسلام هي نظرية بعيدة عن التطبيق لأنّ السياق الإقتصادي و الاجتماعي المعاصر لا يمكن أن يتمّ تسيره وفقاً لتشريعات القرن السابع ميلادي.

http://www.ibisonline.net/Research_Tools/Glossary/GlossaryDisplayPage.aspx?TermId=2776 ⁷

بل يذهب الباحث تيمور كوران إلى أبعد من ذلك ، فيؤكد أنّ العصر الذهبي الإسلامي ليس رمزا للزدهار حيث أن العصر العباسي يعتبر أكثر العصور الإسلامية تقدّما و غنا.

ينتقد تيمور كوران مسألة الصيرفة الإسلامية باعتبارها الركيزة الأساسية و التطبيق الوحيد لنظرية الإقتصاد الإسلامية، فيرى أنّ هذا النظام التمويلي يستعمل القناع الديني ليستجلب المستثمرين والأفراد الذين تحركهم قناعاتهم الدينية في حين أنّ المسألة لا تتعدى محاكاة النظام التمويلي التقليدي حيث تمثل عقود المراهبة ما يناهز 57% من معاملات البنوك الإسلامية و لاتتعدى القروض الحسنة (نسبة الربح 0%) 1% من معاملاتها. يرى الباحث أنّ العالم الإسلامي تخلف عن ركب التنمية لأسباب هيكلية عميقة تخصّ بالدرجة الأولى الفساد السياسي وغياب الديمقراطية، ثم الفساد الإقتصادي الرّعي وغياب الرؤيا الاستراتيجية كما يؤكّد أنّ الهشاشة الإجتماعية و ضعف الأنظمة التعلّيمية يساهم في ضعف التنمية بهذه البلدان وبالتالي يخلص الباحث إلى أنّ الإقتصاد الإسلامي لا يمكنه أن يكون حلاً لهذه المعضلات المستعصية و أنّ تطبيقه لا يمكن إلاّ أن يزيد تخلف البلدان الإسلامية.

3- المالية الإسلامية تحت محك التجربة و المسألة العلمية:

إنّ الجزم في مسألة التداخل ما بين الإقتصاد الإسلامي (في شقه المالي) و التنمية الاقتصادية للبلدان الإسلامية يظل رهينا بالدراسة العلمية الواقعية و التي من شأنها ان تؤكد او تنفي هذا الطرح. تشمل هذه الدراسة عشر دول منتمية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا (قطر - المملكة العربية السعودية- ايران-اليمن-الامارات العربية-الاردن-تركيا-الكويت- البحرين-السودان). وقد تم تجميع المعطيات اللازمة حول هذه البلدان عن طريق قاعدة البيانات التي يتوفر عليها البنك الدولي فيما امتد بعدها الزمني الى حوالي 15 سنة (2000- 2014).

إن تأكيد تأثير التنمية المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يعتمد بالضرورة على قدرة الباحث على تجميع اكبر عدد من العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المنطقة. في هذا الاطار سنقوم باستخدام نموذج قياسي مكون من مجموعة من مؤشرات التنمية المالية التي يشيع استخدامها من قبل الباحثين في مجال التمويل التقليدي ، والتي سنضيف إليها الخصوصية الإسلامية بالإضافة الى مجموعة من المتغيرات او العوامل التي من المفترض أن يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي للبلدان المدروسة :

- الناتج المحلي الخام للفرد و نرّمز له في هذه الدراسة بـ PIB: تفترض مجمل النظريات الاقتصادية بان البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المنخفض يمكن أن تحقق مستويات أعلى نسبيا من النمو الاقتصادي.

- رأس المال البشري و نرّمز له في هذه الدراسة بـ KH: سوف نستخدم نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي كمؤشر على جودة رأس المال البشري، والذي سيتم حسابه لكل بلد.

- الإنفاق الحكومي و نرّمز له في هذه الدراسة بـ Gov: سوف نستخدم معدل الإنفاق الحكومي كمؤشر للاستقرار الاقتصادي للبلدان التي شملتها الدراسة. نفترض تفاعلاً سلبياً بين معدل النمو الاقتصادي لكل بلد ومستوى الإنفاق الحكومي.

-الانفتاح التجاري و نرزم له في هذه الدراسة بـDépense public : تشير البحوث المتعلقة بالنمو الاقتصادي إلى أن السياسة التجارية للبلاد يمكن أن تكون حاسمة. كمؤشر للانفتاح التجاري ، سنستخدم مجموع الصادرات و الواردات بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة .

-التضخم و نرزم له في هذه الدراسة بـ INFLATION: سوف نستخدم معدل التضخم السنوي لكل بلد كمؤشر للتوازن الاقتصادي ومن المتوقع وجود علاقة سببية سلبية بين هذا المؤشر والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

-النمو السكاني و نرزم له في هذه الدراسة بـ Pop: جل الباحثين الاقتصاديين يختلفون حول العلاقة السببية التي تجمع بين معدل النمو الاقتصادي لكل بلد ومعدل نمو سكانه. سنستعمل معدل النمو السكاني لكل بلد كمحدد للنمو الاقتصادي.

فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المالية ، فإننا سنستعمل اولا مستوى الائتمان الإسلامي الذي تم ضخه في القطاع الخاص (نرزم له في هذه الدراسة بـ CP)، يسمح هذا المؤشر بتقييم مستوى نشاط الوسطاء الماليين كما يقيم مجموع الموارد الإسلامية التي خصصت لتمويل الاستثمار الخاص بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي.

المؤشر الثاني يستخدم لقياس التطور المالي الإسلامي وتطور الودائع المصرفية الإسلامية (نرزم له في هذه الدراسة بـ DEPOT) تلعب المؤسسات المالية دورًا حاسمًا في نمو مدخرات الدول ، وفي تقليل تكاليف التعبئة وتخصيص هذه الموارد بشكل مناسب للاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية. تعد قدرة البنوك على زيادة المدخرات مؤشرا هاما على تطورها المالي.

المؤشر الثالث الذي يتم استخدامه بشكل متكرر في مجمل الدراسات هو مجموع السيولات البنكية الإسلامية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (نرزم له في هذه الدراسة بـ LIQUI)، والذي يقيس الحجم الكلي للنظام المصرفي الإسلامي بالبلد المدروس ، والذي يعرف أيضًا باسم مؤشر العمق المالي ، والذي يقيس مدى توفر الآليات المالية الإسلامية للوكلاء الاقتصاديين.

المؤشر الرابع الذي تم تبنيه هو الأصول المصرفية الإسلامية (و نرزم له في هذه الدراسة بـ ACTIF)، وهو أيضًا مقياس فعال لحجم الوسطاء الماليين. ينعكس ازدياد حجم الوسطاء الماليين على قيمة الأصول التي يتوفرون عليها، وبالتالي فهذا المؤشر يرتفع بارتفاع عدد الوسطاء الماليين الاسلاميين.

نموذج البحث :

سوف نقوم فيما يلي بنمذجة النمو الاقتصادي على شكل معادلة رياضية تأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات السالفة الذكر. الهدف النهائي هو ، بالطبع ، تحديد وتحليل التأثير المحتمل للتطور المالي الإسلامي ، (وبشكل خاص التطور المصرفي الإسلامي) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على نموها الاقتصادي :

$$Y_{it} = \mu_{it} + \beta_0 DFI + \theta X_{it} + \alpha_{it}$$

هو مؤشر الزمن T، t = 1,....., T و i = 1,.... n هو مؤشر البلد

Yit تمثل معدل النمو الاقتصادي ، DFI تمثل مجموع مؤشرات التنمية المصرفية الإسلامية ، Xit تمثل مجموع مؤشرات التحكم ، α هو هامش الخطأ المفترض المستقل، μ_{it} هو التأثير الفردي.

النتائج :

من خلال نتائج هذه الدراسة (ملحق رقم 1) نجد أن المعامل المرتبط بمعدل النمو السكاني سلبى ، وهو ما يؤيد فرضية أن الانفجار السكاني يؤثر على النمو الاقتصادي. لقد استقر النمو السكاني في هذه المنطقة بشكل ملحوظ منذ أواخر التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن مستوى النمو السكاني لا يزال مرتفعاً جداً مقارنة بمستويات البلدان الأوروبية. يرتبط مؤشر مستوى التعليم بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي للدول المدروسة. وتجدر الإشارة إلى أن مستوى التعليم قد استخدم كبديل لجودة رأس المال البشري، مما يؤكد التأثير الإيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي للدول.

المعامل المرتبط بمؤشر التضخم سلبى، مما يثبت بالفعل تأثيره الضار على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فهو يؤثر على توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد الكلي لدول هذه المنطقة ، وبالتالي يجد الفاعلون الاقتصاديون أنفسهم غير قادرين على موازنة معدل التغير في دخلهم مع معدل التضخم. نلاحظ أيضا ان معامل الإنفاق العام سلبى . بشكل عام ، يؤثر معدل الإنفاق العام في هذه المنطقة بشكل مباشر على معدل نموها الاقتصادي. أما الانفتاح التجاري، فكان من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، في حين أن الدراسة التجريبية لم تؤكد طرحنا.

فيما يخص الاشكالية الاساسية لدراستنا فقد كان من المتوقع أن يكون هناك تأثير إيجابي نسبياً للتمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من المفترض أن يخلق القطاع المالي الإسلامي قيمة مضافة من خلال تسهيل تبادل التدفقات الاقتصادية ودعم تعبئة المدخرات من قبل العملاء الذين تحركهم معتقداتهم الدينية. بالإضافة إلى ذلك، من المفترض أن تسمح بتمويل الاستثمارات الإنتاجية والمستدامة التي يرفض أصحابها التمويل الربوي.

من المفترض ان الاقتصاد الإسلامي يفرض أن تبقى العملة جامدة دون ارتفاع ولا انخفاض وأن من يدخر مالا ويخرجه من الاقتصاد ويرفض تشغيله سيضطر إلى دفع نسبة منه كل سنة وهو ما يعبر عنه بـ"الزكاة". كنتيجة لهذه الوضعية ستفقد العملة قيمتها في عيون مستخدميها وتعود إلى دورها الطبيعي وهو تسهيل عملية التبادل كذلك سيضطر كل مالك للمال إلى إخراجه في أقرب وقت إلى السوق وهو ما سيزيد قيمة الأموال في الدورة الاقتصادية. كما انه يفترض نظريا انه بعد تجميد قيمة العملة سيضطر مالكو الأموال إلى إخراج أموالهم وتشغيلها في أقرب وقت حتى لا تتضاءل بفعل الزكاة، مما ينتج عنه زيادة الطلب على كل السلع والخدمات، وبالتالي زيادة كبيرة في العرض. وباعتبار أن قيمة العملة غير متحركة، ستزيد الطاقة الإنتاجية للدولة للوصول إلى الطاقة القصوى وهذا ما يعبر عنه بـ"الاقتصاد الحر".

لكن بالرجوع الى نتائج هذه الدراسة التي استخرجت باستعمال ثلاث تقنيات قياسية بالتتابع (OLS-IVR -GMM)، (ملحق رقم 1) ، نلاحظ ان ارتفاع نسبة المالية الاسلامية بقيمة 1% يؤدي الى انخفاض ضئيل في نسبة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 0.22% و 1.6% .

⁸ Ordinary least squares, Instrumental variables regression, Gaussian Mixture Model

وتعني هذه العلامة السلبيه أن تطور النظام المالي الإسلامي يضر بالنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تتطلب هذه النتيجة المدهشة ، التي أكدتها نتائجنا التجريبية بعمق ، تحليلاً متعمقاً لأصولها التي يمكن أن تسير جنباً إلى جنب مع العديد من العوامل الاقتصادية وحتى السياسية دون إهمال التأثير الضمني والصريح للبعد الزمني الذي تم اختياره للدراسة الذي تميز بشكل رئيسي بالأزمة المالية العالمية وثورات الربيع العربي.

من المؤكد أن التنمية المالية الإسلامية في المنطقة قد عززت تنمية القطاع المالي بشكل عام من خلال تعزيز وظيفتها المتمثلة في حشد وجمع المدخرات التي لم يحصل عليها النظام التقليدي وبالتالي تعزيز تراكم رؤوس الاموال ولكن على حساب فعالية الاستثمارات حيث توجه البنوك الإسلامية الكبرى في المنطقة تدفقاتها الائتمانية نحو تمويل الاستهلاك المخصص للأفراد في حين يتم منح القروض الاستثمارية لحاملي مشاريع الربح المضمونة. إن القيمة المضافة الناتجة عن تعبئة المدخرات الإضافية يتم استفادها بسبب عدم كفاءة البنوك الإسلامية في توظيف هذه الموارد بالاستثمارات المنتجة. علاوة على ذلك لا تملك البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخبرة والأدوات اللازمة لضمان جودة المعلومات حول ربحية الاستثمارات الممولة أو قدرة الوكلاء على الاقتراض.

في غياب جودة المعلومات، فإن تعبئة رأس المال يضر بالنمو الاقتصادي على المدى البعيد. فعادةً ما يكون للمشاريع الاستثمارية ذات العائد المرتفع خاصيتان: تتطلب تعبئة موارد مالية كبيرة ويتحمل فيها المستثمر نسبة كبيرة من المخاطرة. في الواقع ، لا تزال البنوك الإسلامية مترددة في استثمار نسبة كبيرة من أصولها المالية في المشاريع المحفوفة بالمخاطر ، وتتوجه بشكل استراتيجي نحو تمويل المشاريع منخفضة المخاطر والعائدات ، وهو ما يبدو مشروعاً تماماً خاصة في ظل انعدام الآليات التي تضمن السيطرة و / أو التنوع في المخاطر. لا يمكن أن تكون مثل هذه الاستراتيجية الاستثمارية مشجعة لتمويل الاستثمارات المبتكرة التي تسمح بالتقدم التكنولوجي والفني، بل لصالح القطاعات التقليدية مثل العقارات والزراعة.

صحيح أن البنوك الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت قادرة على تمويل استثمارات متوسطة المخاطر (ابتداءً من عام 2012) ، لكنها في الوقت نفسه تطلب ضمانات كبيرة ونسبة مرتفعة من الأرباح تتجاوز بكثير أسعار الفائدة التقليدية. من ناحية أخرى، لا يمكن تجاهل أن التمويل الإسلامي بشكل عام يستهدف زبائن يحفزهم الاعتقاد الديني أكثر من تحقيق الأرباح. في الواقع، لا يمكن لهذه الفئة من المستثمرين أن تخلق القيمة المضافة المنشودة إلا إذا كانت مشاريعهم متلائمة مع التعاليم الشرعية (من القرآن وسنة النبي محمد). وبالإضافة الى ذلك، فإن الجانب العملي للمصارف يعاني من عدم وجود معايير واضحة وموحدة يمكن للمصارف والمستثمرين الإسلاميين الرجوع إليها بسبب تنوع تصورات وتفسيرات المتخصصين في التمويل الإسلامي أنفسهم. ونتيجة لذلك ، تظل المشروعات التي يديرها المستثمرون الإسلاميون تقليدية وصغيرة ، وتتعرض في تعقيدات يصعب تحديدها. يرفض هؤلاء المستثمرون عموماً الاستثمار في السياحة أو الابتكار أو الصناعات الجديدة القائمة على التكنولوجيا ، حيث يؤكدون انه من المحتمل جداً ان تتقاطع هذه الاستثمارات مجموعة من الأنشطة غير المشروعة. ينتمي 70% من هؤلاء المستثمرين إلى الفئة العمرية ما بين 40 و 60 عامًا ، 62% منهم لم تتح لهم الفرصة لإنهاء تعليمهم العالي ، وهو ما يفسر مدى تعقيد خياراتهم وضعف أداء مشاريعهم. ان

⁹ Kaabachi S. (2015), « Le comportement du consommateur envers les banques islamiques : une méta-analyse des perceptions, des attitudes et des critères de choix des individus; Les Cahiers de la Finance Islamique, N° 8

التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية الإسلامية بشكل خاص كأى مؤسسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتأثر بالتأكد بالآثار الضارة للفساد. إن أعضاء اللجان الشرعية المكلفين بالمجلس الديني المصرفي والذين تتمثل مهمتهم الرئيسية في المصادقة على صلاحية المشروعات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية يعملون عمومًا بأدنى قدر من الشفافية حيث يتجاوز الأجر الثابت لعضو مجلس الشريعة¹¹ 200,000 دولار سنويًا ، بالإضافة إلى العمولات المستلمة في حالة وجود استثمارات كبيرة. لقد تمكنوا من بناء ثروتهم من خلال التمويل الإسلامي المقنع. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد القرار الذي اتخذته محكمة العدل العليا في إنجلترا و الذي قضى بنقض احد القرارات التي اتخذتها هيئة الرقابة الشرعية ل "دار الاستثمار" المنشأة على الأراضي الكويتية. المحكمة شككت في مصداقية وشفافية الاستثمارات الإسلامية التي تقوم بها هذه المؤسسة و اتهمتها بالغش و الفساد.

الخلاصة :

أكدت هذه الدراسة التي شملت عشر دول تنتمي الى للشرق الاوسط و شمال افريقيا (قطر - المملكة العربية السعودية - ايران - اليمن - الامارات العربية - الاردن - تركيا - الكويت - السودان) و التي امتد بعدها الزمني الى حوالي 15 سنة (2014 - 2000) ان الاقتصاد الاسلامي في شقه المالي لا يحقق النمو المنشود. و قد تعزى هذه النتيجة اما الى قصور النظام الاقتصادي الاسلامي و عدم قدرته على التكيف مع متطلبات الاسواق المالية العالمية خصوصا ان هذه الاخيرة تتداخل فيما بينها ويؤثر بعضها في البعض الاخر. كما أن المؤسسات المالية الإسلامية تقتصر الى اليات تقييم وادارة المخاطر المالية و لا تستطيع تحيين معلوماتها بشكل مستمر حول قدرة المستثمرين على سداد الأموال التي وفرت لها. ناهيك عن مظاهر الفساد التسيري و التي أبانت عنها اللجان الشرعية المكلفة بالمصادقة على صلاحية المشروعات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

حدود الدراسة:

و لكن على الرغم من هذه النتائج التي لا تخدم الطرح المؤيد لنظرية الاقتصاد الاسلامي الا أن هذه الدراسة يمكن انتقاد نتائجها بالنظر الى طبيعة الفترة الزمنية التي تزامنت معها معطيات هذه الدراسة التطبيقية و التي تميزت بالأزمة المالية لسنة 2008 و كذا انعكاسات الربيع العربي على اقتصادات الدول المدروسة . كما ان المؤشرات التي استعملت كمحددات لمعدل النمو لا يمكن بأي حال أن تشمل جميع الأبعاد التي من شأنها التأثير على مستوى الناتج الداخلي الخام. و في هذا الاطار قد يؤدي تغيير هذه المحددات الى تغيير نتائج هذه الدراسة و من تم اعادة النظر في ما يمكن ان تقدمه المقاربة الاقتصادية الاسلامية.

¹¹ KURAN T., 2004, « Why the Middle East is economically underdeveloped: Historical mechanism of institutional stagnation », Journal of Economic Perspectives, 18 (3), pp. 71-90.

Table I.1 Islamic Finance and Economic Growth-OLS :

	CP		DEPOT		ACTIF		LIQUI	
	1	2	3	4	5	6	7	8
Pib initial	-0.32 *** (0.10)	-0.42 *** (0.13)	-0.27 *** (0.12)	-0.42 *** (0.11)	-0.28 *** (0.11)	-0.47 *** (0.13)	-1.66 ** (0.14)	-0.46 *** (0.15)
IDFI	-0.12 *** (0.044)	-0.16 *** (0.131)	-0.15 *** (0.073)	-0.27 *** (0.065)	-0.13 ** (0.092)	-0.22 *** (0.080)	-0.08 *** (0.061)	-0.11 ** (0.025)
Pop	-1.264 *** (0.123)	-1.382 *** (0.142)	-1.323 *** (0.160)	-1.252 *** (0.153)	-1.822 *** (0.152)	-1.231 *** (0.168)	-1.557 *** (0.190)	-1.356 *** (0.138)
Opn		0.005 ** (0.001)		0.005 *** (0.005)		0.008 *** (0.003)		0.008 *** (0.001)
CAPIH		0.012 (0.006)		0.037 ** (0.007)		0.021 ** (0.012)		0.020 * (0.009)
Inflation		-0.016 * (0.006)		-0.017 * (0.004)		-0.018 ** (0.005)		-0.010 ** (0.008)
Dépense public		-0.034 ** (0.02)		-0.052 *** (0.02)		-0.050 *** (0.01)		-0.041 ** (-0.06)
Constante	7.152 (0.764) ***	5.856 *** (0.755)	5.717 *** (0.779)	4.165 *** (0.728)	5.651 *** (0.782)	5.1601 *** (0.726)	4.600 *** (0.802)	3.424 *** (0.727)
Test-Hausman	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
R-carré	0.62	0.61	0.58	0.55	0.53	0.64	0.51	0.63

The values in brackets are standard deviations.

***significant at the 1% threshold;

**significant at the 5% threshold;

* significant at the 10% threshold.

Table I.2 Islamic Finance and Economic Growth-IV

	CP		DEPOT		ACTIF		LIQUI	
	1	2	3	4	5	6	7	8
Pib initial	-0.220 *** (0.109)	-0.216 *** (0.137)	-0.361 *** (0.117)	-0.312 *** (0.128)	-0.277 *** (0.102)	-0.361 *** (0.130)	-1.541 ** (0.190)	-0.512 *** (0.164)
IDFI	-0.141 *** (0.045)	-0.122 *** (0.133)	-0.174 *** (0.075)	-0.171 *** (0.063)	-0.177 ** (0.068)	-0.375 *** (0.017)	-0.040 *** (0.072)	-0.141 ** (0.057)
Pop	-1.631 *** (0.160)	-1.297 *** (0.136)	-1.823 *** (0.192)	-1.563 *** (0.161)	-1.982 *** (0.158)	-1.359 *** (0.630)	-1.279 *** (0.120)	-1.376 *** (0.106)
Opn		0.007 ** (0.001)		0.008 *** (0.004)		0.006 *** (0.001)		0.005 *** (0.005)
CAPIH		0.013 (0.006)		0.058 ** (0.009)		0.041 ** (0.019)		0.050 * (0.003)
Inflation		-0.016 * (0.007)		-0.016 * (0.006)		-0.016 ** (0.005)		-0.050 ** (0.003)
Dépense public		-0.065 ** (0.02)		-0.068 *** (0.02)		-0.030 *** (0.03)		-0.035 ** (-0.04)
Constante	6.169 (0.784) ***	3.976 *** (0.745)	6.529 *** (0.679)	5.169 *** (0.728)	6.752 *** (0.782)	5.170 *** (0.726)	7.600 *** (0.602)	5.634 *** (0.927)
Test-Sargen	75.36	68.18	85.17	98.25	65.24	96.35	69.35	81.35
R-carré	0.60	0.32	0.51	0.62	0.49	0.65	0.58	0.62

The values in brackets are standard deviations.

***significant at the 1% threshold;

**significant at the 5% threshold;

* significant at the 10% threshold.

Table I.3: Islamic Finance and Economic Growth - GMM

	CP		DEPOT		ACTIF		LIQUI	
	1	2	3	4	5	6	7	8
Pib initial	-0.250 ***	-0.316 ***	-0.124 ***	-0.322 ***	-0.156 ***	-0.243 ***	-1.526 **	-0.321 ***
	(0.112)	(0.111)	(0.120)	(0.121)	(0.140)	(0.102)	(0.130)	(0.164)
IDFI	0.126 ***	0.104 ***	0.173 ***	0.211 ***	0.173 **	0.132 ***	0.051	0.171 **
	(0.055)	(0.153)	(0.088)	(0.074)	(0.086)	(0.071)	(0.072)	(0.062)
Pop	-1.831 ***	-1.571 ***	-1.079 ***	-1.178 ***	-1.702 ***	-1.269 ***	-1.829 ***	-1.222 ***
	(0.127)	(0.153)	(0.170)	(0.125)	(0.162)	(0.118)	(0.130)	(0.178)
Opn		0.056 **		0.042 ***		0.032 ***		0.005 ***
		(0.001)		(0.009)		(0.005)		(0.001)
CAPIH		0.036		0.031 **		0.029 **		0.029 *
		(0.006)		(0.008)		(0.012)		(0.005)
Inflation		-0.025 *		-0.017 *		-0.022 **		-0.029 **
		(0.008)		(0.008)		(0.003)		(0.007)
Dépense public		-0.066 **		-0.048 ***		-0.050 ***		-0.036 **
		(0.02)		(0.02)		(0.03)		(-0.04)
Constante	6.199	4.996 ***	5.829 ***	4.278 ***	5.872 ***	4.180 ***	5.800	4.534 ***
	(0.764) ***	(0.755)	(0.779)	(0.728)	(0.782)	(0.726)	(0.802) ***	(0.727)
Test-Hansen	0.36	0.42	0.67	0.63	0.65	0.44	0.69	0.56
AR(2)	0.32	0.22	0.42	0.65	0.58	0.67	0.55	0.64

The values in brackets are standard deviations.

***significant at the 1% threshold;

**significant at the 5% threshold;

* significant at the 10% threshold.

المراجع العربية :

المودودي، أ. 1952. "أسس الاقتصاد بين الإسلام و النظم المعاصرة". 206 ص. الطبعة الأولى. الدار السعودية للنشر والتوزيع. دار الفقه الإسلامي. المملكة العربية السعودية.

بوغدة، ع. 2002 "الضوابط الشرعية لمسيرة المصارف الإسلامية". مجلة المعاملات الإسلامية، مركز الشيخ صالح، عدد 120. ص 100.

شاير، م. 2009. "الازمة المالية العالمية اسباب و حلول من منظور الاسلامي". مجلة مركز الابحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز جدة 2009 ص 37.

شحاتة، ح. 1991. "اختصاصات هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية". مجلة الاقتصاد الإسلامي. عدد 91. ص 55.

منظمة الشفافية الدولية، 2010. "التقرير السنوي: مؤشر مدركات للفساد". الإئتلاف العلمي ضد الفساد. برلين. ألمانيا .

معلومات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، من الموقع :

http://www.ibisonline.net/Research_Tools/Glossary/GlossaryDisplayPage.aspx?TermId=2776

المراجع الأجنبية :

- ABDUH M. et CHOWDHURY N., 2012. « Does islamic banking matter for economic growth in Bangladesh? », *Journal of Islamic Economics, Banking and Finance*, 8 (3), 104–113.
- ABDUH M., BRAHIM S., 2012, « A study on finance-growth nexus in dual financial system countries : Evidence from Bahrain ». *World Applied Sciences Journal*, 20 (8), 1166–1174.
- ARELLANO, M., ET BOND, S. (1991). “Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations”. *Review of Economic Studies*, 58, 277-297
- BARLOW R., “Economic Growth in the Middle East, 1950-72”, *International Journal of Middle East Studies*, vol. 14, n° 2, 1982, p. 129-157.
- BLUNDELL, R., ET BOND, S. (1998). “Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models”. *Journal of Econometrics*, 87, 115-143
- BORENSZTEIN E. et De GREGORIO, 1998, «How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth? » *Journal of International Economics* 45 : 115-35.
- DEMETRIADES, P. ET HUSSEIN, K. (1996). “Does Financial Development Cause Economic Growth? Time Series Evidence from 16 Countries”, *Journal of Development Economics*, Vol. 51, pp. 387-411.
- FISHER S. 1993, « The Role of Macroeconomic Factors in Growth » *Journal of Monetary Economics*, 1993, 32, 485-512.
- FURQANI H. et MULYANY R., 2009. « Islamic Banking and Economic Growth : Empirical Evidence from Malaysia », *Journal of Economic Cooperation*, 30, 2, 59-74.
- GOAIED M., et SASSI S., 2010. « Financial Development and Economic Growth in the MENA Region : What about Islamic Banking Development ». *Institut des Hautes Etudes Commerciales, Carthage*.
- GROSSMAN, G.M. ET HELPMAN, E. (1992). “Innovation and growth in the global economy”, MIT Press, Cambridge (MA) / London (UK).
- HARRISON, A. (1996). “Opennes and growth: A time-series, cross-country analysis for developing countries”. *Journal of development economics* 48:419-447.
- IMAM P. et KPODAR K., 2010, « Islamic Banking : How Has it Diffused? », *IMF Working Paper 10/195*, International Monetary Fund, Washington, D. C., 30 p.
- Kaabachi S. (2015), « Le comportement du consommateur envers les banques islamiques : une méta-analyse des perceptions, des attitudes et des critères de choix des individus; *Les Cahiers de la Finance Islamique*, N° 8
- KHAN R., 1984, « Economic Analysis of a PLS model for the Financial sector » *Pakistan, Journal of Applied Econoics*, vol. III, N°2.
- KURAN T., 2004, « Why the Middle East is economically underdeveloped: Historical mechanism of institutional stagnation », *Journal of Economic Perspectives*, 18 (3), pp. 71–90.
- LEVINE, R. (1993). “Financial Structures and Economic Development”. *Revista de Analisis Economico*, Vol.8, pp.113-129.

PAGANO, M. (1993). "Financial Market and Growth: An Overview", *European Economic Review*, and Vol. 37, pp. 613-622

LORENTZEN, P., McMILLAN, J., and WACZIARG, R. (2005). "Death and development". NBER Working Paper 11620.
MAJID S. et KASSIM S., 2010, « Islamic Finance and Economic Growth: The Malaysian Experience », Kuala Lumpur Islamic Finance Forum, Kuala Lumpur, 2-5.

MAJID, H., & AL., (2010), " Sukuk defaults and its implication: a case study of Malaysian capital market", Proceedings of the eighth International Conference on Islamic Economics and Finance.

MANKIW, N.G., ROMER, D., ET WEIL, D. (1992). "A contribution to the empirics of economic growth". *Quarterly Journal of Economics*, CVII, 407-437.

MOSA I. et TABAS R., 2014. « The Flow of Islamic finance and economic growth : an Empirical Evidence of Middle East », *Journal of Finance and Accounting*. Vol. 2, NO. 1, pp. 11-19.

WARDE, I., 2008, « Islamic Finance in the Global Economy », Edinburgh University Press.

YAZDAN F. et MASOOD D., 2013. « Analysis of islamic banks' financing and economic growth : A panel cointegration approach ». *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 6(2), 156-172. [http : //dx. doi. org/10. 1108/17538391311329842 -rym et al 2013](http://dx.doi.org/10.1108/17538391311329842-rym et al 2013).

Abstract:

His financial crisis of 2008 highlighted the deep imbalances in the capitalist system in general and the financial system in particular. This crisis has prompted economists to actively seek a new vision that serves the economy and society in a balanced way and helps to fill the gaps in the capitalist and socialist systems. This work aims to assess the capacity of the Islamic economic system and especially its financial branch to create economic growth through an empirical study using data from ten countries belonging to the Middle East and North Africa and over a period of 15 years. This study concluded that the Islamic financial system is negatively related to the economic growth rate of the countries studied.

Keywords : Islamic Finance - The socialist system - The capitalist system - Economic growth